

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢
وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٢٠٢)
تليفاكس: ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للمنتجات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - فى ٣١ مارس ٢٠١٢ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات فى حقوق الملكية المستقلة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتحصر مسؤوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التي تنتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت إنتباه

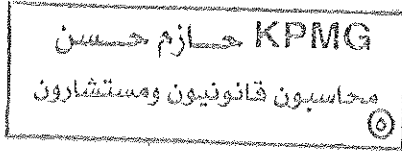
ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً

١- كما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٢٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً فى تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة و القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين والتي قررت تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ يوليو ٢٠١٢ لاستكمال باقى مستندات الدعوى و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر فى ٢٩ إبريل ٢٠١٢ فإنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة فى هذا النزاع و كذلك الرأى الذي ستحكم به المحكمة. ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي .

٢- كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم (٢٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، علما بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٦٨,٢٠٢ مليون جنيه مصري تقريبا ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حاليا اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية وطبقا لرأي المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٩ إبريل ٢٠١٢ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .



هشام جمال الدين إبراهيم الأفندي
سجل مراقبي الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)
KPMG حازم حسن



القاهرة في ١٥ مايو ٢٠١٢

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الميزانية المستقلة

فجر ٣١ مارس ٢٠١٢

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	إيضاح رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
١٥٠.٩٢٩.٣٨٢	١٤٧.٣٧٢.٥٣٣	(٤، ٢-٣)	الأصول طويلة الأجل
١١.٥٠١.٠٣٤	١١.٩٧١.٦٠٥	(٥، ٣-٣)	أصول ثابتة (بالصافى)
١٧٣.٤٤٧.٩١٠	١٧٣.٤٤٧.٩١٠	(٦، ٤-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٥.٢٧٤.٩٢٦	٥.١٠٨.٢٧٦	(٧)	استثمارات فى شركات تابعة
٦٨.١٦٢.١٠٣	٥١.٦١٣.٠٢٤	(٩، ٨-٣)	حقوق امتلاك علامات تجارية
٢.١٨٥.٩١٩	٢.٣٨٦.٣٦٧	(٢-٢٦، ١٩-٣)	عملاء وأوراق القبض طويلة الأجل (بالصافى)
٤١١.٥٠١.٢٧٤	٣٩١.٨٩٩.٧١٥		أصول ضريبية مؤجلة (بالصافى)
			مجموع الأصول طويلة الأجل
			الأصول المتداولة
٤٨٣.٣٥٧.٣٨٤	٤٨٩.٤١٤.٢٥٩	(٨، ٦-٣)	أعمال تحت التنفيذ
١.٢٢٢.١٣٠	١.٦٠٥.٩٠٠	(٥-٣)	مخزون
٥٧٧.١٤٥.٦٦٥	٦٠٩.٧٠٤.٩٣٤	(٩، ٨-٣)	عملاء وأوراق القبض - قصيرة الأجل (بالصافى)
١٢.٩٥٨.٣٠٩	١٤.١١٤.٤٧٥	(١٠، ٨-٣)	مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى
٥.١٦٩.٧٥٠	٥.٢٥٦.٥٩٠	(٣/١٩، ٢٣-٣)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
٩٤.٦٩٤.٧٥٣	٨٩.٢٩٢.٤٩٥	(١١)	النقدية بالصندوق والبنوك
٩٩.٤٣٥.٩٦٨	٩٤.٦٤٦.٨٢١	(١٢)	استثمارات فى أذون الخزانة
١٢٧٤.٠٢٣.٩٥٩	١٣٠٤.٠٣٥.٤٧٤		مجموع الأصول المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
١٠.٤٩١.٠٠٠	١٠.٧١٥.٤٣٨	(١٣، ١٢-٣)	مخصص مطالبات
٢.٧٦٥.٠٤٢	٣.٤٢٧.٨٤٨	(٢٦، ١٩-٣)	ضريبة الدخل
٣٧.٥٣٧.٢٤٨	٣٧.٤٤٣.٩٨٧	(١٤)	دفعات مقدمة من عملاء
٨٣.٢٥٨.٠٧٩	٩٢.٢٦٤.٨٥٠	(١٥، ١٣-٣)	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
١٤.٣٤٦.٥٧٦	١٤.٥٦٢.٧٧٥	(١٠-١٦)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية (تستحق خلال عام)
١٠.٧.٩٣١.٦١١	١٠.٧.٢٧٧.٦٩٦	(٧-٣)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الاراضى المبيعة
٢٥٦.٣٢٩.٥٥٦	٢٦٥.٦٩٢.٥٩٤		مجموع الإلتزامات المتداولة
١٠.١٧.٦٩٤.٤٠٣	١٠.٣٨.٣٤٢.٨٨٠		رأس المال العامل
١٤٢٩.١٩٥.٦٧٧	١٤٣٠.٢٤٢.٥٩٥		إجمالي الإستثمار
			ويتم تمويله على النحو التالى:
			حقوق المساهمين
١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٥٠.٠٠٠.٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣.٠٨٩٢.٥٤١	١٣.٠٨٩٢.٥٤١	(٢٧)	إحتياطي قانونى
١٦.٤٢٩.٩٦٤	٣١.٨٦٦.٧١٤		الارباح المرحلة
١٥.٤٣٦.٧٥٠	٩٦٩.٦٠٧		صافى أرباح الفترة /العام
١٢١٢.٧٥٩.٢٥٥	١٢١٣.٧٢٨.٨٦٢		إجمالي حقوق المساهمين
			الإلتزامات طويلة الأجل
٢١٦.٠٣٧.٥٦٧	٢١٦.٣٩٦.٦٧٠	(٣-٨)	دائنو شراء اراضى
٣٩٨.٨٥٥	١١٧.٠٦٣	(٢-١٦)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طويلة الأجل
٢١٦.٤٣٦.٤٢٢	٢١٦.٥١٣.٧٣٣		إجمالي الإلتزامات طويلة الأجل
١٤٢٩.١٩٥.٦٧٧	١٤٣٠.٢٤٢.٥٩٥		إجمالي حقوق المساهمين و الإلتزامات طويلة الأجل

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير مكارى

العضو المنتدب

أ. محمد إبراهيم كامل

المدير المالى والادارى

أ. وائل أبو علم

تقرير الفحص المحدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢

الفترة المالية من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١ جنيه مصرى	الفترة المالية من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	
٣ ٢٠٥ ٧٣٥	٢ ٦٣١ ٤٧٨	(١/٢٠، ١٥-٣)	صافي المبيعات
٢ ٧٥٧ ١٥٠	٤ ٠٩٢ ٥٣٤	(٣/٢٠، ١٥-٣)	إيرادات خدمات مؤداة
<u>٥ ٩٦٢ ٨٨٥</u>	<u>٦ ٧٢٤ ٠١٢</u>		إجمالي الإيرادات
			بخصم:
(١ ٧٤١ ٧٦٥)	(٢ ٢٣٩ ٦٧٤)	(٢١، ١٦-٣)	تكاليف المبيعات
(٢ ٦٠٥ ٨٨٦)	(٢ ٨٨٠ ٦٦٠)	(١٦-٣)	تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
(٢ ٩٦٠ ٣٤٠)	(٢ ٩٩٥ ٩٦٥)	(٤، ٢-٣)	إهلاك أصول التشغيل
(١ ٣٤٥ ١٠٦)	(١ ٣٩٢ ٢٨٧)		مجمّل (خسارة) أرباح النشاط
٣٩٧ ٩٧٧	٤٦٥ ١٦٣		إيرادات تشغيل أخرى
<u>(٩٤٧ ١٢٩)</u>	<u>(٩٢٧ ١٢٤)</u>		
١ ٦٩٤ ٨٦٥	٩٥٣ ٣٨٠	(٢/٢٠، ١٥-٣)	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(١ ٤٥٦ ٣٢١)	(٦٨١ ٧٤٤)	(١٦-٣)	مصروفات بيعية و تسويقية
(٥ ٦٠٦ ٣٩٤)	(٤ ٨٦٥ ٣٨٢)	(٢٢، ١٦-٣)	مصروفات إدارية وعمومية
(٦٦٥ ٢١٧)	(٦٩٥ ٤١١)	(٤، ٢-٣)	إهلاك أصول إدارية
(١٣ ٧٨٩)	(٨ ٨٤٥)		مصاريّف بنكيه
-	(١ ٤٣٦ ١٤٨)		الانخفاض في أرصدة العملاء
-	(٢٢٤ ٤٣٨)	(١٣)	مخصص مطالبات
<u>(٦ ٩٩٣ ٩٨٥)</u>	<u>(٧ ٨٨٥ ٧١٢)</u>		الخسائر الناتجة عن التشغيل
			بضائف (بخصم) :
٧ ٣٩٩ ٨٥٦	٨ ٦٥٦ ٠٣٥	(٢٣)	فوائد دائنة
١٠ ٣٩٤ ٣١٢	٦٦١ ٦٤٣		فروق عمله
<u>١٧ ٧٩٤ ١٦٨</u>	<u>٩ ٣١٧ ٦٧٨</u>	(١٧-٣)	التكاليف التمويلية (بالصافي)
١٠ ٨٠٠ ١٨٣	١ ٤٣١ ٩٦٦		صافي أرباح الفترة قبل ضريبة الدخل
-	(٦٦٢ ٨٠٧)		ضريبة الدخل
٩٧ ١٢٤	٢٠٠ ٤٤٨	(١٩-٣)	الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل (التزام)
<u>١٠ ٨٩٧ ٣٠٧</u>	<u>٩٦٩ ٦٠٧</u>		صافي أرباح الفترة بعد الضريبة
<u>١٠٠١٠</u>	<u>١٠٠٠١</u>	(١٨، ٢٢-٣)	نصيب السهم في أرباح الفترة (جنيه/سهم)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للتأجيرات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ مارس ٢٠١٢

الأصل	صافي أرباح الفترة جنيه مصرى	الأرباح المرحلة جنيه مصرى	إحتياطي قانونى جنيه مصرى	رأس المال المصدر و المخفوع جنيه مصرى	
١١٩٧ ٣٢٢ ٥٠٥	١٠ ٦٣١ ٤٧٨	٦ ٣٣٠ ٠٦٠	١٣٠ ٣٦٠ ٩٦٧	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
-	(١٠ ٦٣١ ٤٧٨)	١٠ ٦٣١ ٤٧٨	-	-	المحول إلى الأرباح المرحلة
-	-	(٥٣١ ٥٧٤)	٥٣١ ٥٧٤	-	المحول إلى الإحتياطي القانونى
١٥ ٤٣١ ٧٥٠	١٥ ٤٣١ ٧٥٠	-	-	-	صافي أرباح العام
١ ٢١٢ ٧٥٩ ٢٥٥	١٥ ٤٣١ ٧٥٠	١٦ ٤٢٩ ٩٦٤	١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
-	(١٥ ٤٣١ ٧٥٠)	١٥ ٤٣١ ٧٥٠	-	-	المحول إلى الأرباح المرحلة
٩٦٩ ٦٠٧	٩٦٩ ٦٠٧	-	-	-	صافي أرباح الفترة
١ ٢١٣ ٧٢٨ ٨٦٢	٩٦٩ ٦٠٧	٣١ ٨٦٦ ٧١٤	١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ مارس ٢٠١٢

الفترة المالية من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١ جنيه مصرى	الفترة المالية من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	
١٠.٨٠٠.١٨٣	١.٤٣١.٩٦٦		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافى ربح الفترة قبل الضرائب
			تسويات لمطابقة صافى الربح لصافى الأموال الناتجة من أنشطة التشغيل
٣.٦٢٥.٥٥٧	٣.٦٩١.٣٧٦	(٤)	إهلاك الأصول الثابتة
١٦٦.٦٥٠	١٦٦.٦٥٠		استهلاك حقوق استغلال علامات تجارية
-	١.٤٣٦.١٤٨		الانخفاض فى رصيد العملاء
-	٢٢٤.٤٣٨		مخصص مطالبات مكونة
-	(٣.٦٢٦.١٨٧)		عائد أذون خزانة
١٤.٥٩٢.٣٩٠	٣.٣٢٤.٣٩١		
			التغير فى بنود رأس المال العامل
(١٨.٧٦٤.٨٥٨)	(١٦.٤٦٣.٨٥٩)		(الزيادة) فى العملاء وأوراق القبض
٣٥.٣٧٥	(٣.٤٣.٧٧٠)		(الزيادة) النقص فى المخزون
(٣.٧٩٥.٤٣٦)	(٨٤٤.٠١١)		(الزيادة) فى مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(١٢.٢٦١.١١٤)	(٦.٥٦.٨٧٥)		(الزيادة) فى أعمال تحت التنفيذ
٥٦٢.١٦١	(١٥٠.٢٦١)		(النقص) الزيادة فى العملاء الدفعات المقدمة
١٣.١٦٩.٦٤٦	٩.٠٠٦.٧٧١		الزيادة فى الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى
١٤.٨٠٤	(٨٦.٨٤٠)		(النقص) الزيادة فى جارى شركات تابعة
(٣.٢٣٧.٢٤٩)	(٦٥٣.٩١٥)		التغير فى التكلفة التقديرية لتنمية اراضى مباحة
(٩.٦٧٤.٠٤١)	(٩٠.٢٤٠)		(النقص) فى مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٢.١٩٨.٧٩٤)	-		المستخدم من مخصص المطالبات
(٢١.٥٥٧.١١٦)	(١٢.٣٥٨.٦٠٩)		صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(٥.٥٩٣.٢٨١)	(٦.٥٠.٩٩٨)	(٦،٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
-	٤.٧٨٩.١٤٧		مدفوعات شراء إستثمارات فى أذون الخزانة
-	٣.٣١٤.٠٣٢		مقبوضات عائد الإستثمار فى أذون الخزانة
(٥.٥٩٣.٢٨١)	٧.٤٩٨.٠٨١		صافى النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار
(٢٧.١٥٠.٣٩٧)	(٤.٨٦٠.٥٢٨)		صافى النقدية وما فى حكمها المستخدمة خلال الفترة
(٨.٦٣٥.٥٨٨)	(٥٤١.٧٣٠)		فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
١٤٠.٠٤٦.٨٢٠	٩٤.٦٩٤.٧٥٣		رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول المدة
١٠٤.٢٦٠.٨٣٥	٨٩.٢٩٢.٤٩٥	(١١)	رصيد النقدية وما فى حكمها فى نهاية المدة

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الدكتور/ سمير مكارى و عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ/ محمد إبراهيم كامل أبو العيون (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحي والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

تم اتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقا لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل. كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١١).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الرئيسية ببند من بنود الأصول الثابتة والتي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقل ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إجلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات

٣-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-١١).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١١) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٦-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

٧-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق أراضي كل مرحلة على حدة، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لإعمال تنمية الأراضي (٦-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً بمعرفة الإدارة الفنية لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعتمدة من استشاري المشروع، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٨-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣/١١)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

٩-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٠-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١١-٣ الاضمحلال

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصصاً بسعر الفائدة الفعلي.

- يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الاضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل.

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أى مؤشر على اضمحلال تلك الأصول. فى حالة وجود أى مؤشر على الاضمحلال يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية لأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد فى أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى قائمة الدخل.
- تمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلى للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم رد أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير فى التقديرات المستخدمة فى تحديد القيمة الاستردادية. ويتم الرد فى حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبئ الإهلاك أو الاستهلاك الذى كان يتعين خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

١٢-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذى يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٣-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٤-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة فى نظام التأمينات الاجتماعية الحكومى لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون فى النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٥-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتحقق الإيراد بالنسبة لمبيعات الأراضي بالتقسيم وفقاً لشرط التعاقد والتسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد فى تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

- إيرادات التوزيعات
يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

- إيراد الفوائد
يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ المصروفات
يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)
يتضمن بند تكاليف تمويلية الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية.

١٨-٣ مصروف الفوائد
يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالفروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

١٩-٣ ضرائب الدخل
تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة بنود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.
تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأي تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذاً في الاعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٠-٣ شراء أسهم رأس المال
يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢١-٣ التوزيعات
يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٢-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح
يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٣-٣ المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة
تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:-

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨.٠٦٧.٠٦٩	٨.٢٤٨.١٢٢	- شبكة الكهرباء
٦٦٠.٨٣٧	٦٦٠.٨٣٧	- مد شبكات
٢.٧٧٣.١٢٨	٣.٠٦٢.٦٤٦	- دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
١١.٥٠١.٠٣٤	١١.٩٧١.٦٠٥	

٦- استثمارات في شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات في شركات تابعة الظاهر بالميزانية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٢ بمبلغ ١٧٣.٤٤٧.٩١٠ جنيه مصري في قيمة المساهمة في شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨% وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجات السياحية ٧٩١ ٣٤٤ ١٧ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل. وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٧ "القوائم المالية المجمعة والمستقلة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- حقوق استغلال علامات تجارية

تتمثل حقوق استغلال علامات تجارية في قيمة المستحق لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لقاء حق استغلال أسمها التجاري في أعمال الترويج والدعاية بمعرفة الشركة المصرية للمنتجات السياحية لمدة تبلغ ٩ سنوات تبدأ من شهر نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة أجمالية تبلغ ستة ملايين جنيه مصري تستحق السداد على ثلاثة أقساط سنوية تبدأ من تاريخ التعاقد وذلك لصالح مشروع الشركة المعتمزم تنفيذه بالمرحلة الثانية بالأرض المخصصة للشركة بمنطقة سهل حشيش، ويتم استهلاك القيمة على قائمة الدخل ضمن مصروفات بيعه وتسويقية. وفيما يلي بيان بالرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢:

٢٠١٢/٣/٣١	٢٠١٢/١/١
جنيه مصري	رصيد أول المدة في
٥.٢٧٤.٩٢٦	٢٠١٢/١/١
(١٦٦.٦٥٠)	بخصم : المستهلك خلال العام ضمن مصروفات البيع والتوزيع
٥.١٠٨.٢٧٦	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢

٨- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بالميزانية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:-

الرصيد في	الرصيد في	
٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨.٢١٨.٦٢٣	٢٨.٤٤٤.٠٢٠	١-٨ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٥٠.٨٩٦.٥٢٩	١٥٥.٧٤٣.٥٦٥	٢-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٢٩٩.٢١٥.٥٨٨	٢٩٩.٦٥٣.٠٩٥	٣-٨ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة لمساحة ٢٩٦ ٢٨ ٣١٢ متر مربع
٥.٠٢٦.٦٤٤	٥.٥٧٣.٥٧٩	٤-٨ تكلفة إنشاء مشروع صواري
٤٨٣.٣٥٧.٣٨٤	٤٨٩.٤١٤.٢٥٩	

(*) قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة (WATG) لتقييم كافة عناصر التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء التعديلات المتوقعة للمخطط العام للمشروع ، ونظراً للإحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجاري حالياً اتخاذ الإجراءات القضائية حياله كما هو مبين تفصيلاً بإيضاح ٨-٣ أدناه والذي قد يؤثر على البيانات والمعلومات والافتراضات الفنية المحايدة المرتبطة بتقدير عناصر التكلفة المشار إليها أعلاه ، فمن ثم فقد قامت الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها حالياً بأعداد تقديرات مالية لتلك العناصر لاحتساب التكلفة لحين الانتهاء من كافة المعوقات المرتبطة باستكمال تلك الدراسة بالصورة المناسبة بمعرفة بيت الخبرة المشار إليه أعلاه .

(**) تتضمن تكلفة الأعمال المنفذة خلال العام نسبة ٥٠% من راتب السيد العضو المنتدب مقابل إشرافه الفني على الأعمال بموقع الشركة بمنطقة سهل حشيش بمدينة الغردقة.

١-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض ترميمها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥% من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠% سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة.
- وفي ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الأولى في عام ٢٠٠٨ والذي تم بمعرفة خبراء الشركة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨١٧ ٦٠٤ ٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣٤٧ ٨٦٢ ٤ متر مربع . وقد أدرجت فروق قيمة المساحات التعاقدية تخفيضاً من رصيد دالنو شراء الأراضي في ٣١ مارس ٢٠١٢ .
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٨١٥ ٧٤٢ ٢٥١ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٥١,٧٧٣ جنيه مصري.

٢-٨ أراضي المرحلة الثانية:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع بمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية (وزارة السياحة) ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع.
- في ضوء عملية إعادة الرفع المساحي للمرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ والمشار إليه في (٨-١) فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨١٧ ٨١٧ ٠٣٢ ٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٢٢ ٩٢٢ ٦٥٤٢ متر مربع ، وقد أدرجت فروق قيمة المساحات ضمن رصيد دالنو شراء الأراضي في ٣١ مارس ٢٠١٢ .
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدلة المعدة من قبل خبراء الشركة مبلغ ٧٠١ ٦٠٧ ٣٩٢ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦٠ جنيه مصري. هذا وعند قيام الشركة ببيع قطعة من أرض المشروع يستحق للهيئة ٧,٥% من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠% سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة ، ويسرى قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشار إليه في الإيضاح (٨-١) على أراضي المرحلة الثانية من المشروع.

٣-٨ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤ .
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه ، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.
- وطبقاً للرفع المساحي المعد بمعرفة خبراء تم الاستعانة بهم عن طريق الشركة خلال عام ٢٠٠٨ فإن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع.
- وطبقاً للحصر المساحي المعد بمعرفة الشركة الموضح عاليه فإن تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) تبلغ ٤١١ ٨١٩ ٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصري والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكي حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ ويبلغ باقي قيمة المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ ١٧ ٠١٧ ٢١٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨١٩ ٨٥١ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دائنوا شراء أراضي . مع العلم بأنه لم يتم إبرام تعاقد تخصيص أرض المرحلة الثالثة.
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استئمار) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيدت الدعوى تحت رقم ٥٥١٥٨ / ٦٥ ق ، وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني، ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حالياً اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤-٨ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

- في إطار قيام الشركة بتنفيذ مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بالمرحلة الثانية فقد قامت الشركة بإبرام إتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة -FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام وذلك طبقاً للشروط التالية :
- تمنح الشركة المصرية للمنتجات السياحية (المالك) شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة حق إيجار قطعتي أرض المشروع (٣٧,٣٨) بمبلغ رمزي يبلغ ١٠٠ دولار فقط سنوياً طوال مدة العقد ضمناً لحقوق المطور من هذا العقد .
- يقوم المطور بتنفيذ كافة أعمال التسويق المنوط به عن طريق موظفيه على أن يتحمل تكلفتها المالك وذلك في حدود ٣% من موازنة المبيعات المعتمدة كما يحصل المطور أتعابه كالتالي :

أولاً : عمولة البيع

- مع مراعاة ما ورد ببنود التعاقد (من ١٢/٦ حتى ١٤/٦) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات المحققة تستحق على أساس العقود الموقعة وبعد سداد نسبة الدفعة المقدمة والحصول على باقي قيمة البيع بشيكات أو أى وسيلة سداد مضمونة أخرى من المالك .
- يستثنى من شرط نسبة ٦% الوحدات المتبقية من المشروع والتي سيتم بيعها إلى المالك نفسه أو احد مساهميه أو شركاته التابعة أو الشقيقة على الا تزيد عن عدد ٥٠ وحدة فقط .

- فى حال الاحتياج إلى الاستعانة بخبراء من خارج شركة المطور اتفق الطرفان على تحمل تكلفة عمولة البيع لهم كالتالى :

حتى نسبة ٢% يتحملها المطور ، ما زاد عن ٢% حتى ٤% يتحمل المطور ٢% والمالك يتحمل الباقي، ما زاد عن ٤% يتحمل المالك نسبة ٢% والباقي يتحملة المطور على أن يكون فى جميع الحالات لا تزيد نسبة العمولة التى يتحملها المالك عن ٨% من اجمالى المبيعات شاملة عمولة المطور نفسه. هذا وقد بلغ قيمة العمولة المستحقة عن اجمالى قيمة العقود المبرمة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٤٤٣ ٧٨٩ جنيه مصرى . وبلغ قيمة الرصيد الغير مسدد منها فى ذلك التاريخ والدرج ضمن بند المصروفات المستحقة (إيضاح -١٥) بمبلغ ٢ ٢٢٩ ٧٩٥ جنيه مصرى

ثانياً : حافز الإدارة

- بالإضافة إلى عمولة البيع المبينة عليه يتقاضى المطور حافز تطوير وإدارة المشروع تبلغ ١٥% من ربح المشروع قبل الضرائب تحتسب طبقاً للأسس المتفق عليها بالتعاقد وبعد استقطاع من إيرادات المشروع تكلفة اعتبارية للمتر المربع الواحد تبلغ ٢٤ دولار أمريكي للمتر المباع من المشروع وتحسب النسبة فى حال زيادة ربح المشروع قبل الضريبة على ١٠ ملايين دولار أمريكي للسنة الأولى على أن يزداد صافى الربح قبل الضريبة المتخذ أساساً للحاسب بنسبة ٣% مركبة سنوياً .

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافى)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٠٢ ٥٤٨ ٨٥٢	٦٠٧ ٧٧٣ ٠٨٨	عملاء - أراضى (*)
٤٧ ٥١١ ٦٧٨	٥٦ ٩٦٧ ٤٧٨	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري (**)
٩ ٦٥٢ ٣٥٦	١١ ٤٦٥ ٢٧٩	عملاء - خدمات
٦٥٩ ٧١٢ ٨٨٦	٦٧٦ ٢٠٥ ٨٤٥	
(٣ ١٤٠ ٤٦٥)	(٢ ١٨٧ ٠٨٦)	يخصم: الفوائد المؤجلة
(١١ ٢٦٤ ٦٥٣)	(١٢ ٧٠٠ ٨٠١)	يخصم : الانخفاض فى رصيد العملاء
٦٤٥ ٣٠٧ ٧٦٨	٦٦١ ٣١٧ ٩٥٨	

- لإغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض فى ٣١ مارس ٢٠١٢ كالتالى :

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٨ ١٦٢ ١٠٣	٥١ ٦١٣ ٠٢٤	عملاء وأوراق قبض - أصول طويلة الأجل
٥٧٧ ١٤٥ ٦٦٥	٦٠٩ ٧٠٤ ٩٣٤	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
٦٤٥ ٣٠٧ ٧٦٨	٦٦١ ٣١٧ ٩٥٨	

(*) يبلغ رصيد أوراق قبض المستلمة مقابل رصيد العملاء- أراضى مبلغ ٠٩٧ ١٥٦ ٢٣ جنيه مصري فى ٣١ مارس ٢٠١٢ ، يتم خصمها من رصيد العملاء لدى التحصيل .

(**) تتضمن أرصدة عملاء وأوراق قبض مشروع صواري مبلغ ٩٣٣ ٩٥٢ ٥٣ جنيه مصري تتمثل فى قيمة أوراق القبض المستلمة من العملاء المتعاقدين لشراء وحدات المشروع حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ .

(***) تتضمن أرصدة العملاء المتداولة- أراضى أرصدة مستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) بمبلغ وقدره ٤٨٠ ٣٦٢ ٢٦٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٣ ٧٠٤ ٣٦١ دولار أمريكى. كما تتضمن أرصدة عملاء خدمات مبلغ ٨٩٧ ٥٤٥ ٠٩٧ جنيه مصري تخص قيمة خدمات مقدمة لصالح الشركة التابعة .

١٠ - مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:-

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	تأمينات خطابات الضمان
١٠.٦٥٦	١٠.٦٥٦	عهد نقدية وسلف
٧٦١.٥٨٦	٨٥٤.٧٤٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٤٧.٥٣٠	٣٢٠.٢٨٦	تأمينات لدى الغير
٩٩٤.٥٩١	١.٣٠٦.٧٤٥	فوائد مستحقة
--	٩.٤٠٤	مدينو مقاولون - صواري
٢.٧٦٥.٠٤٢	٣.٤٢٧.٨٤٨	ضريبة مخصومة من المنبع - أوعية مستقلة (أذن الخزانة)
٧٩١.٧٧٥	٦٦٧.٧٣٩	مدينون متنوعون
٢٥٨.٤٦٥	٢٩٢.٥٢٧	ضريبة خصم من المنبع - مدينة
٧.٠٧٨.٦٦٤	٧.٠٧٨.٦٦٤	مصلحة الضرائب على الدخل - مدينة (*)
١٢.٩٥٨.٣٠٩	١٤.١١٤.٤٧٥	

(*) يتمثل رصيد مصلحة الضرائب على الدخل المدين بمبلغ وقدره ٧.٠٧٨.٦٦٤ جنيه مصري في قيمة الفروق الناشئة لصالح الشركة عن عملية الفحص الضريبي عن السنوات المالية ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ من واقع الإقرارات المعدلة عن تلك السنوات والمعتمدة من المأمورية من واقع نماذج الفحص الضريبي لها، هذا وسيتم تسوية تلك المديونية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية .

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك والظاهر بالميزانية المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:-

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١١٠.٨٠٨	١٤٦.٠٦٥	نقدية بالصندوق
٢٨.٢١٤.٤٠٨	٢٥.٥٧٤.٧٧٩	بنوك - حسابات جارية-جنيه مصري
١٢.١٩٩.٤٣٥	٩.٣٣٧.٦٤٨	بنوك - حسابات جارية- دولار أمريكي
٢٦.١٠٢	٣	بنوك - حسابات جارية- يورو
٥٤.١٤٤.٠٠٠	٥٤.٢٣٤.٠٠٠	بنوك- ودائع- دولار أمريكي
٩٤.٦٩٤.٧٥٣	٨٩.٢٩٢.٤٩٥	

١٢ - الاستثمارات في أذن الخزانة

تتمثل الاستثمارات في أذن الخزانة الظاهرة بالميزانية المستقلة بمبلغ قدره ٨٢١.٦٤٦.٩٤ جنيه مصري في قيمة شراء أذن خزانة لصالح الشركة عن طريق البنك العربي الافريقي الدولي وبنك مصر إيران بقيمة اسمية تبلغ ٩٩,٤٥٠ مليون جنيه تستحق خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر.

١٣ - مخصص مطالبات

الرصيد في	المستخدم خلال	مخصص انتفي	المكون خلال	الرصيد في	
٢٠١٢/٣/٣١	العام	الغرض منه	العام	٢٠١١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٨.٩٦٥.٤٣٨	-	-	٢٢٤.٤٣٨	٨.٧٤١.٠٠٠	مخصص مطالبات عملاء
١.٧٥٠.٠٠٠	-	-	-	١.٧٥٠.٠٠٠	مخصص المطالبات الأخرى
١٠.٧١٥.٤٣٨	-	-	٢٢٤.٤٣٨	١٠.٤٩١.٠٠٠	الاجمالي

١٤- دفعات مقدمة من عملاء

قامت الشركة بالحصول على دفعات حجز من بعض العملاء تحت حساب شراء أراضى و كذا وحدات بمشروع صواري بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش بلغ رصيدها فى ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ ٢٧ ٤٤٣ ٩٨٧ جنيه مصري . هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع أحد عملاء الاراضى بالشركة مع رد دفعة التعاقد المسددة منه بمبلغ ٥ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبـلـغ ٢٠٠ ٣٤٨ ٢٠٠ جنيه مصري نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقد تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٧ يونيو ٢٠١٢ ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الاسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى.

١٥- دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	دائنون متنوعون
١٠ ١٦٠ ٧٤٧	١٠ ١٦٠ ٧٤٧	موردين ومقاولين
٨ ٩٧٨ ٧٩٠	٦ ٧٩٣ ٩٤٥	مقاولين ضمان أعمال
١ ٨٧٥ ٠٥٠	١ ٨٠١ ٠٤٠	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١ ٥٥٨ ٨٧٢	١ ٥٥٣ ٥٣٢	هيئة التأمينات الاجتماعية
١٢٧ ٧١٥	١٠٣ ٩٣٠	المستحق لجهات سيادية
٩ ٢٧٠ ٧٩٠	١٠ ٢١٤ ٨٩٥	مصرفوات مستحقة
٣ ٢١٠ ١٧٠	٢ ٣٧٠ ٠٠٤	تأمينات صيانة (*)
٣ ٨٠٩ ٦٣٦	٤ ٤٦٨ ٩٠١	دائنو توزيعات
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	إيرادات مؤجلة (*)
٤٣ ٨٧٢ ٨١٠	٥٤ ٤٠٤ ٣٥٧	
٨٣ ٢٥٨ ٠٧٩	٩٢ ٢٦٤ ٨٥٠	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٧٥٦ ٩٢٥ ٥٣ جنيه قيمة ثمن البناء والتشطيب المسدد مقدما من عملاء مشروع صواري والتي سيتم الاعتراف بها لدى تنفيذ هياكل البناء وأعمال التشطيب للوحدات طبقاً للتعاقدات مع العملاء . كما يتضمن رصيد تأمينات الصيانة المبين عالياه مبلغ ٣ ٣٧١ ٧٥٥ جنيه مصري الخاصة بمساهمة صندوق الصيانة وإدارة المنتج المحصلة من عملاء مشروع صواري .

١٦- مستحقات لهيئة التنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات لهيئة التنمية السياحية الظاهر بالميزانية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

١-١٦ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - تستحق خلال عام

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	- التزامات مستحقة لهيئة التنمية السياحية عن بيع أراضى المشروع
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٤ ٥٦٢ ٧٧٥	
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٤ ٥٦٢ ٧٧٥	

٢-١٦ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طويلة الأجل

وتبوء مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى قصيرة وطويلة الأجل تبعاً لسداد العملاء لأقساط بيع تلك الأراضى وعليه يبلغ بند مستحقات هيئة التنمية السياحية (طويلة الأجل) والظاهر بالميزانية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ كالتالى:

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طويلة الأجل
٣٩٨ ٨٥٥	١١٧ ٠٦٣	

١٧- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٤/٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصري بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (إثنان مليار جنيه مصري) و زيادة رأس مال الشركة المصدر و المدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصري تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصري (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر إيران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصري. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصري من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصري وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصري وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصري ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصري من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصري وليصبح

رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠ مليون جنيه مصري (مليار وخمسون مليون جنيه مصري) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصري ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

- فائض بيع أسهم الخزينة

بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٩/٩/٢٠٠٨ فقد قررت الشركة شراء عدد ٢٥ مليون سهم كأسهم خزينة وقد تم تنفيذ الشراء في خلال أكتوبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٣٣٣ ٦٤٠ ٥١ جنيه مصري. وطبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ فقد تم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في أسهم الخزينة المشتراة والبالغ عددها ٢٥ مليون سهم نظراً لانتهاء فترة الاحتفاظ بتلك الأسهم المسموح به قانوناً ومن ثم فقد تم إعادة طرحها للبيع بأسلوب السوق المفتوح عن طريق إحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية بعد أخطار السيد/ رئيس هيئة الاستثمار بذلك في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩. هذا وقد بلغ قيمة صافي بيع تلك الاسهم خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٣٨٥ ٦٨١ ٥٧ بمتوسط سعر بيع للسهم الواحد ٢,٣١ جنيه/ سهم . وقد بلغ قيمة فائض بيع أسهم الخزينة ١٠٥٢ ٦٠٤١ جنيه مصري أدرج ضمن بند الاحتياطي القانوني بحقوق الملكية في قائمة الميزانية.

- ١٨- النصيب الاساسى للسهم في ارباح الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الاساسى في الارباح باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

من ٢٠١١/١/١	من ٢٠١٢/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١١/٣/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	صافى ربح الفترة
١٠ ٨٩٧ ٣٠٧	٩٦٩ ٦٠٧	(*) متوسط عدد الاسهم القائمة خلال الفترة
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	النصيب الاساسى للسهم في الارباح (جنيه/سهم)
٠,٠١٠	٠,٠١١	

(*) لم يتم تأثير ربحية السهم بقيمة حصة العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح حيث يتم تحديدها في نهاية العام طبقاً لمشروع التوزيع المقترح من مجلس الإدارة لحين اعتماد الجمعية العامة له.

- ١٩- معاملات الأطراف ذوى العلاقة

١-١٩ تم أبرام تعاقدات بيع أراضى لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحي خلال السنوات السابقة بلغت مساحتها حوالى ٠١٩ ٦٤٤ متر مربع بالمرحلتين الأولى والثانية بقيمة إجمالية ٩٣٦ ٦٧٨ ٣٢٦ جنيه مصري و المعادل لمبلغ ١٦٤ ١٩٨ ٥٨ دولار أمريكي وبلغ الرصيد المدين المستحق عن تلك المعاملات والمدرج بأرصدة العملاء (إيضاح - ٩) في ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ ٥٦٧ ٣٦٣ ٣٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٥١ ٢٥٢ ١٩٧ جنيه مصري متضمناً فوائد جدولة سداد الرصيد المتبقي على القطعتين ١٣ و ١٩ حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ ، والتي تستحق سنوياً بنسبة ٥% على الرصيد الغير مسدد من أصل المديونية وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤.

وبموجب الاتفاق المبرم في ٩ أغسطس ٢٠١٠ بين كلا من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي وشركة سى فيو للتنمية السياحية بصفته حائز لقطعة الأرض رقم ٤٩ بمنتهج سهل حشيش والبالغ مساحتها ٩٨٣ ٨٠ متر مربع والسابق شراءها من شركة المصرية للمنتجات السياحية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ ، فقد قامت شركة سى فيو للتنمية السياحية بالتنازل عن قطعة الأرض لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي مقابل قيام شركة سهل حشيش بسداد مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (تم سدادها بمعرفة الشركة المصرية للمنتجات السياحية نيابة عن شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي تحميلاً على الحساب الجاري بين الشركتين) مع التزام شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بسداد باقى قيمة الإقساط المستحقة على قطعة الأرض حتى ١١ يونيو ٢٠١٠ والبالغ قيمتها ٨٤٨ ٩٧٠ ١٠ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ٣٢٩ ١١٠ ٦٦ جنيه مصري والمدرج قيمتها ضمن أرصدة العملاء في ٣١ مارس ٢٠١٢ .

٢-١٩ بلغت فوائد إعادة الجدولة المحسوبة خلال الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢ في ضوء التسوية المذكورة عاليه والمدرجة ضمن بند إيرادات فوائد بقائمة الدخل مبلغ وقدره ٣٦٩ ٩٤٧ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ٣٠٠ ٢٢٩ ٢ جنيه مصري.

٣-١٩ جارى شركات تابعة (سهل حشيش)

يتمثل الرصيد المدين الظاهر بالميزانية المستقلة فى ٣١ مارس ٢٠١٢ فى ما يلى :

جنيه مصري
٥ ١٦٩ ٧٥٠

- رصيد أول المدة - مدين

بضائف:

- قيمة المسدد من تحت حساب شراء أثاث شقة البحرية من شركة سهل حشيش ٨٦ ٦٥٠
للاستثمار السياحي(*)

- المصروفات المسددة بمعرفة الشركة المصرية للمنتجات السياحية نيابة عن ١٩٠ الشركة التابعة

الرصيد المستحق للشركة المصرية للمنتجات السياحية فى ٢٠١٢/٣/٣١ مدين ٥ ٢٥٦ ٥٩٠

(*) وافقت الجمعية العمومية العادية للشركة فى ٢٨ ديسمبر ٢٠١١ على إبرام عقد معاوضة مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) لشراء شقة مساحتها ١٦٨ متر مربع بالمدينة القديمة بغرض عمل نقطة تفتيش للعائمت بقيمة اجمالية ٥٠٤ الف دولار يتم تسوية ٤٢٠ الف دولار خصما من المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي وتم سداد الباقي البالغ قدره ٨٤ ألف دولار نقدا (المعادل لمبلغ ٥٠٣ ١٦٠ جنيه مصري) هذا وجرى استكمال تنفيذ شروط التعاقد واستلام الوحدة محل التعاقد .

١-٢٠ صافى المبيعات

من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١	من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١
جنيه مصري ٣ ٢٠٥ ٧٣٥	جنيه مصري ٢ ٦٣١ ٤٧٨
٣ ٢٠٥ ٧٣٥	٢ ٦٣١ ٤٧٨

مبيعات مشروع صواري - اراضى
اجمالي إيراد بيع الاراضى

٢-٢٠ صافى الفوائد المؤجلة المستدعاة

من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١	من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١
جنيه مصري ١ ٦٩٤ ٨٦٥	جنيه مصري ٩٥٣ ٣٨٠
١ ٦٩٤ ٨٦٥	٩٥٣ ٣٨٠

إيراد فوائد مؤجلة مستدعاة

الاجمالي

٢٠- إيرادات خدمات مؤداه

من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ جنيه مصري	
١ ٢١٣ ١٥٣	١ ٧٧٥ ٣٠٨	إيرادات خدمات توريد مياه
١ ١٥٣ ٨٩٨	١ ٨١٩ ٦٠٨	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٢٥٢ ٩٣٦	٣٩٤ ٢٨٨	إيرادات توريد مياه ري
١٣٧ ١٦٣	١٠٣ ٣٣٠	إيرادات توريد خدمات اتصالات
<u>٢ ٧٥٧ ١٥٠</u>	<u>٤ ٠٩٢ ٥٣٤</u>	

٢١- تكلفة المبيعات

من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ جنيه مصري	
١ ٧٤١ ٧٦٥	٢ ٢٣٩ ٦٧٤	تكلفة مبيعات مشروع صواري (*)
<u>١ ٧٤١ ٧٦٥</u>	<u>٢ ٢٣٩ ٦٧٤</u>	

(*) تتمثل تكلفة مبيعات مشروع صواري في قيمة تكلفة بيع أرض وحدات مشروع صواري بموجب التعاقدات المبرمة مع العملاء وذلك باستخدام التكلفة التقديرية المعدة بمعرفة إدارة الشركة لحين الانتهاء من كافة أعمال تحديد التكلفة التقديرية لتنفيذ المشروع والجاري تنفيذه بواسطة الخبراء التي استعانت بهم الشركة لهذا الغرض.

٢٢- مصروفات عمومية وإدارية

من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ جنيه مصري	
٢ ٦٦٧ ٨٠٧	٢ ٦٣٦ ٣٦٥	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها (*)
٣١٥ ٧٥٠	٢٧٥ ٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
١ ٥٧١ ٠٨١	١ ١٨٤ ٠٣٣	مصروفات استشارات وأتعاب مهنية
١٠ ٨٤٥	--	أتعاب توظيف
٣٠٢ ٩٥٢	١٧٣ ٤٠٩	إيجارات
٤٠ ٣٠١	٥٠ ١٤٥	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٤ ٠٤٤	٢٠ ١٤٢	اشتراكات
١٢٢ ٦٤٨	١٢٧ ٨٣٦	مصروفات سفر وانتقال
٣٤ ٥٠٠	--	مصروفات رسوم نشر وإعلان
٥٣٦ ٤٦٦	٣٩٨ ٢٠٢	أخرى
<u>٥ ٦٠٦ ٣٩٤</u>	<u>٤ ٨٦٥ ٣٨٢</u>	الإجمالي

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠% من راتب السيد / العضو المنتدب عن العام حيث يتم تحميل نسبة ٥٠% الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٢- إيرادات الفوائد الدائنة

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المدرجة بقائمة الدخل المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٢ في ما يلي :

من ٢٠١١/١/١	من ٢٠١٢/١/١	
وحتى	وحتى	
٢٠١١/٣/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣ ٨١٨ ٩٦٢	٤ ٢٢٧ ٨٣٤	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
٣ ٥٨٠ ٨٩٤	٤ ٤٢٨ ٢٠١	إيرادات فوائد تأخير سداد أقساط بيع أراضي
٧ ٣٩٩ ٨٥٦	٨ ٦٥٦ ٠٣٥	

٢٤- الموقف الضريبي

١-٢٤ الضريبة على شركات الأموال

فيما يلي الموقف الضريبي للشركة في ٢٠١٢/ ٣/٣١ :

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدء النشاط في ١ يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

عام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية .

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصري بخلاف الغرامات وفوائد التأخير والتي بلغت حوالي ٨٨ ألف جنيه مصري .

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصري بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصري عن

القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع الغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات .

سنة ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١

- تم تقديم الإقرار فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- جرى أعداد الإقرار الضريبي للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

٢-٢٤ ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط وبلغت الضريبة المستحقة والغرامات التأخير بعد خصم التسديدات مبلغ ٩١٤ ٢٣٧ جنيه مصري طبقاً لنموذج ٩ حجز بتاريخ ٢٠١١/٨/١ .
- جرى فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ .

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا ولم يتم فحص تلك السنوات بعد .

٣-٢٤ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط و السداد .
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة حوالى ٥١٤ الف جنيه طبقاً لنموذج (١٥) وتم التظلم على النموذج .

٤-٢٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط و السداد .

٢٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٢٥ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإدارة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ الميزانية قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٢-٢٥ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٥٢٢ ٦١٣ ٦٥٥ جنيه مصري ٢٦٧ ٥٩٧ ٢٦٥ جنيه مصري على التوالى ، وفيما يلي بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

العملات الأجنبية	فائض
الدولار الأمريكى	٦٤ ٧٢٢ ٣٤٥

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ الميزانية.

٣-٢٥ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

٢٦- الضريبة على الدخل١-٢٦ الضريبة على دخل الشركات المساهمة

تتمثل قيمة الضريبة على الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٢ الظاهر بقائمة الدخل المستقلة بمبلغ ٦٨١ ٧٤٤ جنيه مصري في قيمة الضريبة على الأوعية المستقلة المتمثلة في وعاء عوائد أذون الخزانة والمدرجة ضمن إيرادات الفوائد الدائنة بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٢.

٢-٢٦ الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	الأصول الثابتة والأصول المعنوية
(١٠ ٤٣٢ ٠٧٠)	(١٠ ٠٣٨ ٧٣٨)	المخصصات
٤ ٨٦٩ ٢٦٤	٤ ٩٨٤ ٣٢٤	الخسائر المرحلة
٧ ٧٤٨ ٧٢٥	٧ ٤٤٠ ٧٨١	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) أصل
٢ ١٨٥ ٩١٩	٢ ٣٨٦ ٣٦٧	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالية :

٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	- مخصصات
٣٦٦ ٣٣٠	٣٥٠ ٠٠٠	- خسائر مرحلة
١ ٨٥٧ ٠٧٤	١ ٨٦٠ ١٩٥	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٧- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٢٨- الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٧ يونيو ٢٠١٢ ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الاسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى .

٢- الرأي القانوني عن الموقف القانوني للشركة المصرية للمنتجات السياحية ("الشركة المصرية") بخصوص الدعوى القضائية المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطان عقد تخصيص وشراء منتج سهل حشيش مع الهيئة العامة للتنمية السياحية:

أولاً - الوقائع:

- بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ أقام المدعى الدعوى رقم ٣٥١٦ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من السادة / رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ورئيس مجلس ادارة هيئة التنمية السياحية وطلب فيها (١) وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعى عليهم فيما تضمنه من تخصيص

والتعاقد على بيع ٤١ مليون متر مربع من أرض سهل حشيش إلى شركة المنتجعات السياحية مع تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان و (٢) وفي الموضوع بإلغاء وبطلان العقد المذكور لمخالفته للقانون مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات والأتعاب، ولم يحدد لهذه الدعوى جلسة امام محكمة القضاء الإداري حتى الآن.

- استند المدعى في دعواه إلى ان الهيئة العامة للتنمية السياحية ("الهيئة") قد خصصت أرض سهل حشيش بالأمر المباشر وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ("قانون المناقصات والمزايدات القديم") باعتباره القانون الساري وقت التعاقد وكذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية باعتباره ينظم شروطا موضوعية للتصرف في أراضي محددة خالفها الهيئة.

- كما استند المدعى في دعواه إلى ان الهيئة لم تتبغ المصلحة العامة في توقيع عقد سهل حشيش حيث أنها لم تتبع قواعد التنافسية وفقا لقانون المناقصات والمزايدات القديم وباعت أرض سهل حشيش بثمن بخس للشركة المصرية وان الأخيرة لم تدفع سوى ربع ثمن الأرض وان كل ما تم إنجازه على هذه الأرض هو أربعة فنادق ، كما استند أيضا في دعواه إلى ان الأرض لم يتم تميمتها منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

- كما هو مبين عاليه فإن المدعى يطعن على عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تميمتها سياحيا والمبرم بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٩٥ بين الهيئة والشركة المصرية تحت التأسيس والمتفق على بدء سريان التزامات الشركة المصرية فيه من تاريخ نفاذ هذا العقد بداية من ١٩/٣/١٩٩٧ وفقا للملحق التكميلي للعقد والمؤرخ في ٢٠٠١/١٢/٣١ ("الملحق التكميلي").

- هذا وقد قررت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية والأسانيد المؤيدة لموقف الشركة وقد تم إعداد الدفوع اللازمة التي تؤيد موقف الشركة .

- وقد تدخلت الشركة المصرية في جلسة للدفاع عن صحة العقد المبرم مع هيئة التنمية السياحية فضلا عن قيامها بتقديم طلب إلى هيئة مفوضي الدولة لتحضير الدعوى نظرا لوجود مستندات ومذكرات يلزم تقديمها إلى مفوض الدولة قبل إيداعه لتقريره ، وقد تم تقديم مستندات تثبت قيام الشركة بأعمال التنمية المتكاملة لمشروع سهل حشيش كما تم تقديم استشارة قانونية إلى كافة مساهمي الشركة بضرورة التدخل في الدعوى .

- قامت المحكمة بتأجيل القضية الي جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لورود التقرير و قد قامت هيئة المفوضين بتحديد جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ لإدخال خصوم جدد و لذلك فإن القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين وتم تحديد جلسة ٢٦ يناير ٢٠١٢ لاستكمال المستندات. و في هذه الجلسة الأخيرة قررت هيئة المفوضين تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ أبريل ٢٠١٢ لاستكمال باقي المستندات و لإلزام الهيئة العامة للتنمية السياحية بتقديم قرار سحب المرحلة الثالثة و ألزمت المحكمة المدعي بإعلان هذا القرار إلى الهيئة نظرا لتغيب ممثلها عن حضور الجلسة وبهذا الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٥ يوليو ٢٠١٢ لاستكمال باقي مستندات الدعوى و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ومن رأى المستشار القانوني إنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة في هذا النزاع و كذلك الرأي الذي ستحكم به المحكمة.

٣ قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بتقديم تظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والذي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استثمار) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيدت الدعوى تحت رقم ٥٥١٥٨ / ٦٥ ق وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لاعداد تقرير بالرأي القانوني، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن . بالإضافة إلي حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء الي القضاء، فان الشركة المصرية في سبيلها الآن إلى اللجوء الي المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين

الشركة المصرية و الهيئة ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤ توجد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقده المبرمة مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وقد تأجلت الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢٠١٢/٦/٧ . وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته فبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم.

٢٩- أرقام المقارنة

تم تعديل صافي ربح فترة المقارنة من ١٧٥ ٣٨٩ ١٣ جنيه مصري إلى ٣٠٧ ٨٩٧ ١٠ جنيه نتيجة تعديل التكلفة التقديرية لمشروع صواري والتي تمت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ ، كذلك في ضوء قرار الشركة الذي تم اتخاذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١ بإعفاء السادة مستثمري مشروع الشركة بسهل حشيش من أتعاب خدمة إدارة المنتجع عن عام ٢٠١١ نظراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام ٢٠١١ وتأثيرها على قطاع السياحة بالأخص . وفيما يلي أثر تلك التعديلات على قائمة التدفقات النقدية :

البند	القيمة قبل التعديل	القيمة المعدلة
- صافي الربح قبل الضريبة	١٣ ٢٩٢ ٠٥١	١٠ ٨٠٠ ١٨٣
- العملاء وأوراق القبض	(٢٣ ٥٠٧ ٣٢٨)	(١٨ ٧٦٤ ٨٥٨)
- أعمال تحت التنفيذ	(٨ ٤٢٧ ١٤٧)	(١٢ ٢٦١ ١١٤)
- التغيير في التكلفة التقديرية لتنمية أراضي مباحة	(٤ ٨٢٠ ٦١٤)	(٣ ٢٣٧ ٢٤٩)